

(الحدث) وأثره في النحو العربي

The event and its impact on Arabic grammar

د. سعيد محمد علي آل موسى

جامعة الملك خالد (السعودية)

smalmosa@kku.edu.sa

أ.د. عبد الغني شوقي موسى الأدبي*

جامعة الملك خالد (السعودية)

al_adbay@hotmail.com

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 08 أوت 2020	(الحدث) عنصر دلالي معنوي يضمّن في صيغة صرفية، وله أثر في البنية النحوية لأي تركيب يكون فيه، ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن أثر الحدث في التركيب النحوي في الجملة العربية من ناحية طلبه لعناصر ومكونات تمثل علاقات نحوية بين المفردات في الجملة العربية كالفاعل والمفعولات وغيرها، وكذلك بيان أثر صيغة الحدث الفعلية المفترضة والمقدرة في الجملة. ويمكن الاستفادة من الحدث ومكوناته في تعليم القواعد النحوية وتبسيطها.
تاريخ القبول: 01 سبتمبر 2020	
الكلمات المفتاحية: ✓ الحدث ✓ صيغ الحدث ✓ العلاقات النحوية	
Article info	Abstract :
Received 08 August 2020	<i>The event is a semantic element that is included in a morphological form and has an effect on the syntactic structure of whatever structure it is in, and this research aims to reveal the effect of the event on the syntactic structure in the Arabic sentence in terms of its request for elements and components that represent grammatical relationships between the vocabulary in the Arabic sentence such as subject, object, etc. As well as indicating the effect of the assumed and estimated actual event form in the sentence.</i> <i>The event and its components can be used to teach and simplify grammar.</i>
Accepted 01 September 2020	
Keywords: ✓ Event, event form, ✓ grammatical ✓ relationships	

مقدمة:

يقوم النظام النحوي العربي على أسس واضحة ومتينة ثبت رسوخها على مدى عقود، من خلال المبادئ التي قام عليها فيما يخص العلاقات النحوية والتحليل النحوي والأبنية والتراكيب، وعلاقة ذلك بالمعنى والوظيفة العامة للغة ومن ضمن القضايا التي يظهر حضورها في النحو العربي هي قضية (الحدث) بكونه مكونا ضمينا لبعض الصيغ الصرفية وأثره في البنية النحوية، كما نجد ذلك في الفعل والمشتقات العاملة عمله بحسب النحو العربي، وذلك بناء على تضمنها للحدث. ويختلف التفسير لتلك العلاقات بين النظام النحوي القديم من خلال ما يسمى بالعامل النحوي وبين ما استجد من آراء في اللسانيات المعاصرة في تحليل تلك البنى على مستوى الدلالة والتراكيب. ومشكلة هذا البحث الذي بعنوان: (الحدث) وأثره في النحو العربي، تكمن في إبراز أثر عنصر (الحدث) في البنية النحوية في النظام النحوي العربي على مستوى التركيب والدلالة من خلال مناقشات النحاة فهو يسلط الضوء بصورة أكبر على (الحدث) وقضاياها في النظام النحوي.

أهداف البحث:

1. توضيح معنى الحدث والصيغ التي تتضمنه وبيان خصائصها الصرفية والتكوينية.
 2. الكشف عن أثر الحدث في إنشاء العلاقات النحوية ومكوناته في نظام الجملة.
 3. بيان أثر صيغة الحدث المفترضة ونيابة الأدوات عنها في النظام النحوي من خلال تقدير النحاة.
- وسيتبع في هذا البحث المنهج الوصفي لدراسة موضوعه، كما نلفت النظر إلى أنه في توثيق المصادر اكتفينا بذكر بيانات المصدر عند وروده أول مرة تجنباً للحشو والتكرار.

أولاً: دلالة مصطلح (الحدث) وعلاقة (الفعل) به.

أ - تحرير مصطلح (الحدث):

الحياة كلها أحداث أي: حركات وأعمال يقوم بها البشر في حياتهم، وينسجم المنطق اللغوي مع الوجودي في هذه الجزئية فأنت ترى النشاط الإنساني عبارة عن أحداث نحو الضرب والسير والجلوس وغير ذلك، وهذه الأحداث يقوم بها فاعل وقد يقع بعضها على مفعول، ولذلك أدرك العرب هذا المنطق واستقرؤوا العلاقات بين الكلمات، وفقاً لهذا المنطق. ويعد (الحدث) مكوناً مهماً في النظام النحوي لأي لغة إنسانية، "وتوصف اللغة السامية بأنها لغة فعلية تعتمد على الفعل... والفعل هنا ليس بمعناه الاصطلاحي وإنما بمعناها الدلالي، إذ أن الحدث يتشكل في صيغ صرفية متنوعة منها الفعل والصفة والمصدر بالمعنى الاصطلاحي في النظام النحوي العربي".¹

وذكر شكري السعدي أن المصطلح الأعجمي event /evenement يقابل بمصطلح (الحدث) عندما يستعمل بالمعنى العام الذي يشمل ما يسمى في النحو العربي صفات ثابتة.² وترجمة هذا المصطلح بمعنى الواقعة.

ويتردد مصطلح الحدث كثيراً في كتاب سيبويه فهو يقول عن الفعل: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من أحداث الأسماء".³ ويقول: "والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل"،⁴ ويقول في باب الفاعل: "...، وما جرى مجرى الفعل وليس بفعل، وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمض".⁵ ويأتي عنده مصطلح الحدث بصيغة المثني والمفرد أيضاً فيقول: "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه لأنه إنما يذكر ليدل على الحدث ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب".⁶

ويقول في سياق الحديث عن الحدث والزمان: "ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: ذهب لأنه بني لما مضى منه، وما لم يمض، فإذا قال: ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث".⁷

ومن خلال النظر في نصوص سيبويه السابقة وغيرها مما هو مبثوث في كتابه نجد أن التعبير بمصطلح الحدث عنده ليس هو الفعل؛ فالفعل عنده هو الأوزان التي تؤخذ من ألفاظ الأحداث، فهو يقصد بالحدث مجرد حدوث الشيء مثل الذهاب والحمد والقتل وهذا يعني أن الحدث هو عنصر دلالي يكون مضمناً مع الفعل أو غيره كما سيأتي.

ويشير الكفوي إلى قضية التأثير من جهة مؤثر فيما يخص الحدث فيقول: والفعل التأثير من جهة مؤثر وهو عام بإجادة أو غير إجادة ولما كان بعلم أو غير علم وقصد أو غير قصد ولما كان من الإنسان والحيوان والجمادات... والفعل موضوع الحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الإبهام أي في زمان معين... وتعلق الحدث بالمنسوب إليه على وجه الإبهام في مفهومه أيضاً، ولهذا يقتضي الفاعل والمفعول ويعينهما".⁸

ويمكن أن نفيد من النحو الوظيفي في تحديد مدلول الحدث فهو يشير في النحو الوظيفي إلى "وصف واقعة أو ذات ما وإقامة علاقة بين المتكلم والمخاطب من ناحية وبين المتكلم وفحوى خطابه من ناحية ثانية... ويدل على عمل نحو: (فتح) أو وضع نحو: (وقف)، أو حالة نحو: (حزن) كما في الجمل:

▪ فتح الحارس باب العمارة. (عمل).

▪ فتحت الريح الباب. (حدث).

▪ وقف خالد تأديباً. (وضع).

▪ حزن خالد لرحيل صديقه. (حالة)⁹

ومدلولات هذه الأحداث تختلف، فالعمل فيه حركة واضطراب تصدر من عاقل، والأحداث تصدر من ذات غير عاقل، والأوضاع تدل على ذات مراقب لوضع، والحالات تدل على حالة شعورية تتسم بها الذات.¹⁰

ومن كل ذلك يتضح أن الحدث هو عنصر دلالي يشير إلى واقعة ويكون مضمناً في صيغة من الصيغ التي تفيد كالفعل والمشتقات.

ب - مصطلح (الفعل) وعلاقته بالحدث:

الفعل هو إحدى الصيغ التي تتضمن الحدث و نلاحظ أن مصطلح الفعل النحوي عند سيبويه يتكون من ثلاثة عناصر، هي:

الأول: وهو الوزن وذلك من خلال قوله: أمثلة، فالفعل له أمثلة أو أبنية معروفة ومستنبطة من لغة العرب.

والثاني: الحدث فالفعل فيه دلالة على حدث، وهي دلالة لازمة إذ كل فعل لا بد أن يشمل الحدث ضمناً.

والثالث: عنصر الزمن وأشار إلى ذلك بقوله: وبنييت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع، وعنصر الزمن هنا تدل عليه الصيغة.

فعناصر (الفعل) عند سيبويه ثلاثة: وزن (بنية) + حدث + زمن خاص بالبنية، لذلك فالفعل يدل على الزمن دلالة صرفية بجانب الحدث

سواء كان في سياق جملة أو خارجها، فدلالته الزمنية مرتبطة بصيغته الصرفية.¹¹

"ودلالة الأفعال على الحدث دلالة ضمنية لأن الحدث جزء معناها فهي تدل إلى جانبه على الزمن"¹²، فالحدث هو المعنى الظاهر في

الفعل، و قد نقل الكفوي عن الصغاني: تركيب الفعل يدل على إحداث شيء من عمل وغيره..¹³

"والفعل يعبر عن شتى أوجه المفاهيم الفعلية (Aktionsart) كيفية الحدث ونوعه وتستخدم اللغات السامية أبنية فعلية مأخوذة من الأصل

الذي يكون الأساس المشترك للاسم والفعل"¹⁴

ومن المعروف أن للفعل أبنية محددة في النظام النحوي العربي وهذه الأبنية متنوعة بحسب الزمن النحوي وكل الأفعال تعود إلى الأوزان المذكورة في أبواب الفعل في الدرس الصرفي العربي، ولهذا فإن التعريف الذي ينطبق على الفعل يجب أن ينطلق من جهة الشكل والوظيفة فالشكل محكوم بمبنى صرفي في النظام النحوي والوظيفة محكومة بأنها مبنية على حدث يقوم به محدث وهو الفاعل. "فالحدث في الفعل قيد لأحد أزمنته الثلاثة"¹⁵

ولذلك نجد أن معادلة سيبويه عن الفعل قائمة على أسس وصفية صحيحة فالفعل عنده هو حدث له مبنى صرفي دال على زمن محدد. ومن ذلك يتضح أن الفعل يتضمن الحدث حقيقة، و بناء عليه فإن هذا الحكم لا ينطبق على بعض الكلمات التي عدت أفعالا عند بعض الاتجاهات النحوية

1- دلالة الأفعال الجامدة على الحدث:

يعد الجذر اللغوي هو نواة المعنى في الكلمة؛ ولذلك فإن الأفعال ذات الجذور اللغوية والتي تشتق على صيغة من صيغ الفعل نجد لها اشتقاقاً عدة، وذلك لتمكن معنى الحدث فيها، ولعلك تجد ذلك مع الجذر اللغوي (ك . ت . ب) فهذا الجذر عندما نريد أن نكون منه فعلاً يمكن أن نشق منه اشتقاقاً عدة على صيغة الحدث الماضي أو المضارع أو الأمر أو نشق منه ما يسمى بالوصف. وإنما يمكن ذلك لتمكن معنى الحدث المعبر عنه بهذا الجذر، ولكننا لا نجد هذا الملحظ في الأفعال التي وسمها النحاة بالأفعال الجامدة ، ولذلك نجد من النحاة من رفض جعل ما يسمى بالفعل الجامد من ضمن الأفعال لعدم دلالتها على الحدث. جاء في الإنصاف في الحديث عن (نعم وبئس): الدليل على أنهما ليس بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمن بهما... وهما موضوعان لغاية المدح أو الذم¹⁶ ومن هنا ليسا متضمنين للحدث.

"فالفعل - من حيث أدائه معنى لا يتعلق بزمان، أو يتعلق به - قسمان: جامدٌ ومُتصرفٌ. (لأنه، إن تعلق بزمان كان ذلك داعياً إلى اختلاف صورته، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص. وإن لم يتعلق بزمان، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة. فالفعل الجامد: هو ما أشبه الحرف، من حيث أدائه معنى مجرداً عن الزمان والحدثِ المعترضين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحول من صورة إلى صورة، بل يلزم صورة واحدة لا يُزِيلُها وذلك مثل: "ليس وعسى وهب ونعم وبئس". (فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير."¹⁷

ومن هنا يجب إعادة النظر فيما عد من الأفعال عند النحاة لعدم تضمينها معنى الحدث وإن كانت في المبنى على صيغة من صيغ الفعل وأتبع للواصل الاتصال بها فذلك ليس كافياً لجعلها أفعالا.

2- دلالة الأفعال الناقصة على الحدث:

توصف كان وأخواتها وكاد وأخواتها في النحو العربي بأنها أفعال ناقصة، وهذا المصطلح (النقص) مبني على أساس وظيفي ، فهم يقولون بأنها سميت ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها، أي لا تكون جملة تامة مع الاسم المرفوع معها، وإنما تحتاج إلى اسم منصوب بعدها ولذلك يكون بعدها اسم وخبر.¹⁸

وقد اختلف في دلالتها على الحدث ، فطائفة من النحاة يرون أنها تدل على أزمنة مجردة من الأحداث بخلاف الأفعال الأخرى فإنها تدل على الحدث والزمن.¹⁹

ويرى آخرون أنها تدل على الحدث دون الزمن، ما عدا (ليس) فإنها تدل على النفي، وحمل عليه قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك.²⁰ وذهب قسم من النحاة أن معنى النقص فيها هو عدم دلالتها على الحدث وإنما تدل على الزمن فقط ولذلك يلزمها الخبر عوضاً عن الحدث.

قال ابن يعيش : "وأما كونها ناقصة فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان نحو قولك: (ضرب) فإنه يدل على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب و(كان) إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط و (يكون) تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل أفعال عبارة أي هي لفظية لا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث، والحدث الفعل الحقيقي فكأنه سمي باسم مدلوله فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف؛ فلذلك قيل أفعال عبارة إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض عن الحدث فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها حتى يأتي بالمنصوب"²¹

ولا بد من النظر من جهة المبنى والمعنى في هذا الأمر في جملة كان وأخواتها، حتى يتم الحكم عليها بصورة صحيحة، ومن هنا نرى أن دلالتها على الحدث ليس كما هو في الأفعال الأخرى وإنما تدل على حدث الاقتران بين الاسم والخبر كما تدل على زمن اقتراحهما كذلك وهذا الذي صرح به النحاة في دلالتها.

قال ابن عقيل: "ومعنى ظل اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا، ومعنى بات اتصافه به ليلا، ومعنى أضحي : اتصافه به في الضحى وأصبح : اتصافه به في الصباح، وأمسى : اتصافه به في المساء، ومعنى صار: التحول من صفة إلى صفة أخرى، ومعنى ليس: النفي... ومعنى ما زال وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال."²² ومن ذلك يتضح أن الأفعال الناقصة لا تدل على حدث خالص وإنما هي تدل على زمن اتصاف المخبر عنه بالخبر.

3- أقسام الفعل بحسب القدرة:

الفعل موضوع لحدث ولمن يقوم بذلك الحدث على وجه الإبهام أي في زمن معين.. ويتعلق الحدث بالمنسوب إليه الذي هو الفاعل وكذلك المفعول، ولكل حدث في كل صيغة قدرة معينة على تشكيل العلاقات النحوية أو الوظيفية في الجملة. ولذلك جعل النحاة "الأفعال من أقوى العوامل اللفظية"، لأن الفعل لا بد له من العمل، وتكمن قوة الفعل في أن معمولاته كثيرة ومتنوعة كما أنها تعمل فيما تقدم عليها أو تأخر و كما تظهر قوة الفعل في كونه عاملا ظاهرا أو مضمرا، نحو: ما ينصب على الإغراء والتحذير والمصدر النائب عن الفعل."²³

ونجد الأفعال متفاوتة في قوة تأثيرها في معمولاتها، فالأفعال الجامدة دون المتصرفه والتامة دون الناقصة، بل إن دلالة الأفعال لها أثر في قوتها وضعفها ولذلك نجد عند النحاة ما يسمى بالفعل المجاوز أو المتعدي إلى مفعولين أو أكثر.²⁴ وتأتي الأسماء بعد الأفعال في العمل، ومرد تأخرها عن الأفعال أنها تعمل في بعض المواضع ولا تعمل في أخرى، عدا أن الأصل فيها عدم العمل لأنها تقتضي الأفعال، وسبب عمل بعضها إلى علة شبه الفعل من مثل المشتقات والمصادر.²⁵ وتقسم الأفعال من حيث القدرة على طلب العناصر أو المعمولات في النحو العربي إلى:

- ماله القدرة على طلب عنصر واحد وتسمى الأفعال اللازمة أو القاصرة.
- ما له قدرة على طلب عنصرين اثنين وهي المتعدية لمفعول واحد.
- ما له القدرة على طلب ثلاثة عناصر وهي أفعال الإعطاء وما في حكمها.
- ما له القدرة على طلب أربعة عناصر وهي أفعال الإخبار وما في معناها.²⁶

ثانيا: منظومة العلاقات النحوية مع صيغ الحدث:

تنشأ مجموعة من العلاقات النحوية في نظام الجملة الفعلية بين مكوناتها وهذه العلاقة منها ما هو قائم على أساس شكلي ومنها ما هو قائم على أساس معنوي.

فالحدث في أي صيغة كان يعد مركزاً لمجموعة من الوظائف النحوية، والتي كل منها يمثل باباً من أبواب النحو عند النحاة، وهذه العناصر يتطلبها نظام الجملة وتؤدي وظائف نحوية لا يصح المعنى إلا بها.

وهذه العناصر هي : الفاعل أو نائبه والمفعولات الخمسة والجار والمجرور. وسنوضح علاقة هذه العناصر بالحدث.

أ - منطقية الحدث وفاعله:

علاقة الفعل بفاعله أو الحدث بمحدثه علاقة منطقية؛ ولذلك جاء عند النحاة (لكل فعل فاعل)، وتعتمد على الإسناد في الجملة ، ويعد الفاعل جزءاً من أجزاء الفعل عند النحاة،²⁷ ويعرف الفاعل بأنه : "الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدماً عليه وجد منه حقيقة أو لم يوجد".²⁸

وهذا التعريف يكشف قضية الخلاف بين القضية الفلسفية أن لكل فعل فاعلاً أو محدثاً وبين النظام النحوي العربي، والذي يجعل العلاقة قائمة بين الركنين على قضية الإسناد، ومن هنا ظهر عند العلماء ما يسمى بالفاعل الحقيقي وغير الحقيقي.

- فاعل الحدث الحقيقي وغير الحقيقي:

فالفاعل الحقيقي هو من يقوم بالفعل على وجه الحقيقة ويكون مطابقاً للواقع، وأما الفاعل غير الحقيقي ، ويسمى المجازي، فهو الفاعل المسند إلى الفعل، ولا يطابق من قام بالفعل في الواقع أو على وجه الحقيقة.

قال الخطيب القزويني: "أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ... وقولنا الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه، فهي أربعة أضرب:

أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده كقول المؤمن: أنبت الله البقل وشفى المريض، والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خالق الأفعال كلها الله تعالى، والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل: شفى الطبيب المريض، معتقداً شفاء المريض من الطبيب، والرابع: ما لا يطابق شيئاً منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائم بحالها دون المخاطب"²⁹

وقال الجرجاني: "وينبغي أن تعلم أن وصف الفاعل عند النحويين أن يسند إليه الفعل مقدماً عليه نحو: خرج زيد و طاب الخبر، وليس الشريطة أن يكون أحدث شيئاً؛ ألا ترى أنك تقول: طاب الخبر، وليس الخبر فعل كما يكون لزيد في قولك: قام زيد، وكذا تقول: لم يقم زيد، فترفعه وقد نفيت عنه الفعل كما ترفع إذا قلت: يقوم زيد، فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئاً لما جاز رفع (زيد) في قولك: لم يقم زيد لأنك قد نفيت عنه الفعل"³⁰

ومن هنا يتضح أن العلاقة بين الركنين هي علاقة إسناد وهي غالباً تقوم على أساس بنوي شكلي لا على أساس دلالي معنوي. ولهذا وجد لدى النحاة ما يسمى بالفاعل في المعنى لأنه في الحقيقة هو الذي قام بالحدث أو الفعل "فالمعنى غالب للفظ ، ومقدم عليه لشرفه ، واللفظ خادم جيء به له ومن أجله إيضاحاً وإبرازاً، ... ولتأدية المعاني القائمة في نفس المتكلم والإخبار عنها في تراكيب بسيطة طريقان : الطريق الأول: إسناد الفعل ،أو ما في معناه إلى الاسم المتأخر عنه ،نحو : قام زيد ، وما قائم أخواك ، والاسم في هذا الطريق فاعل في الصنعة النحوية ، والطريق الثاني: إسناد الفعل ،أو ما في معناه إلى الاسم المتقدم عليه نحو : زيد قام ، وعمرو قاعد، والاسم في هذا الطريق مبتدأ من حيث الصنعة ، ولكنه فاعل من حيث المعنى .

والاسم إن خرج هنا عن حدِّ الفاعلية في الصنعة ، فإنه لم يفقد الإعراب المستحق له ، فهو لم يزل عمدة باقياً على إعراب العمدة وهو الرفع ، وأما في نحو : أعطيت زيداً درهماً ، فالجملة مشتملة على فاعل في المعنى ، لم يسبق استعماله فاعلاً مستحقاً للرفع غير أن فحوى الجملة يدلك ويبيصرك أن زيداً أخذ للدرهم ، فهو فاعل في المعنى ، وأن الدرهم مأخوذ ، فهو مفعول به في المعنى ، وترتب على كون الأول فاعلاً في المعنى ترجيح تقديمه مفعولاً في جملته باعتبار فاعليته في المعنى ؛ لأن الفاعل أسبق رتبة في الصنعة النحوية من المفعول به . وفي نحو : تصببت عرقاً ، وأصله : تصبب عرقى ، نقل الفاعل عن فاعليته ، وكونه عمدة مستحقاً للرفع ، إلى كونه تمييزاً فضلة مستحقاً إعراب

الفضلات وهو النصب ، ولما كان الفاعل لا يقدم فعله باقيًا على بابه استصحب الأصل عند بعضهم ؛ فمنع تقديم التمييز على عامله المتصرف . وفي نحو : مررت برجل حسن الوجه ، لما كان أصله: حسن وجهه ، فحول إسناد الصفة عن الفاعل الظاهر إلى ضمير الموصوف ، والصفة المشبهة المحمولة على الفعل في العمل مثله لا يرتفع بها فاعلان ؛ صار الفاعل في الأصل في صورة الفضلة ، وخرج إلى الجرّ بالإضافة ، غير أنه بقي اعتبار الفاعلية في عدم تعريف الصفة بإضافتها إليه ؛ لأن الفاعل لا يعرف فعله ، وجاز دخول (أل) عليها معرّفةً.³¹

ومن هذا قولنا: أعجبتني إكراّم زيدٍ عمرا، ف(زيد) في الجملة فاعل في المعنى لحدث الإكرام لكنه يوصف في الصناعة النحوية بالمضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله.

ب - الحدث ومفعولاته:

إذا كان الحدث قاصرا فإنه لا يطلب مفعولا به، ولكنه قد يطلب عنصرا من المفعولات الأخرى أو كلها ما عدا المفعول به وقد يطلب جارا ومجرورا بحسب سياق الجملة والمعنى المراد في الموقف الكلامي.

وإذا كان الحدث ذا قدرة واحدة أو متعددة وهو المتعدي فهو يطلب مفعولا به بحسب تلك القدرة بجانب المفعولات الأخرى والجار والمجرور بحسب ما يقتضيه المقام كذلك، وهذه المفعولات تربطها بالحدث علاقة معنوية غالبا على النحو الآتي:

1- المفعول به:

تبرز علاقة المفعول به بالحدث من خلال تعريف النحاة للمفعول به بأنه "ما وقع عليه فعل الفاعل"³² أي الذي وقع عليه الحدث من الحدث ، وكذلك "ما جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في : ما ضربت زيدا..."³³ فليس المقصود من الوقوع هو الوقوع المعنوي وإنما التعلق بتركيب الحدث وإلا خرج ما دخل عليه النفي، وهو الفارق بن الحدث المتعدي وغير المتعدي وأشير إلى ذلك في قدرة الحدث.

2- المفعول فيه:

يرتبط الحدث بزمن منطقي بحسب حركة الفلك الثلاث : ماض، وحاضر ، ومستقبل، وهذا الزمن مرتبط ببنية الحدث الصرفية كما يذكر النحاة ذلك، إلا أن هناك زمنا تركيبيا يحدد من خلال السياق، وهذا يسمى بالزمن النحوي، ويعد المفعول فيه مكونا من المكونات التي ترتبط بالحدث بعلاقة تركيبية في نظام الجملة، ويسمى عند النحاة الظرف وهو نوعان: زمان ومكان.

وهذا المكوّن يحدد زمان وقوع الحدث، قال ابن جني في حده: "كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى: في، وليست في لفظه، كقولك: قمت اليوم وجلست مكانك"³⁴. ويرتبط الظرف بالحدث ارتباطا معنويا من خلال تضمنه معنى (في) وهو زمان وقوع الحدث أو مكانه، قال ابن يعيش: "وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأن الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها".³⁵

3- المفعول لأجله:

هو من المكونات التي ترتبط بالحدث في النظام النحوي ويحده النحاة بأنه "المصدر المفهم علة ، المشارك لعامله في الوقت والفاعل ... ومن خلال ذلك يجعلون له شروطا هي : أن يكون مصدرا قلبيا مذكورا للتعليل ويشارك عامله في الزمن والفاعل".³⁶

ومن خلال ما ذكر فإن المفعول لأجله هو حدث لكنه ليس من أحداث الجوارح وهو يرتبط بالحدث الرئيس في الجملة من خلال دلالة معنوية واضحة وهي تعليل وقوع الحدث الرئيس في الجملة، نحو: جئتكم إكراما لك وأعجبتني مجيئك إكراما لي.

ويشارك هذا المكون في إفادة تعليل الحدث أدوات أخرى من حروف الجر والحروف المصدرية لكن النحاة لم يصطلحوا على ذلك ضمن المفعول لأجله ولها مواطن أخرى.

4- المفعول معه:

وهو من مكونات جملة الحدث ويشير إليه النحاة بأنه الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع.. ولا بد أن يسبق بما يدل على الحدث من الفعل أو ما يشبه الفعل في الدلالة على الحدث.³⁷

والعلاقة الدلالية التي تربط المفعول معه بصيغة الحدث هي المصاحبة والتي تؤكد الواو التي بمعنى مع، ولذلك منع النحاة تقدم المفعول معه على صيغة الحدث، حتى لا يفهم ارتباط الواو بشيء قبلها من عطف أو غيره.

5- المفعول المطلق:

يرتبط هذا المكون في النظام النحوي بالحدث ارتباطاً وثيقاً من خلال معان يؤديها في البناء النحوي ذكرها النحاة وهي: التأكيد أو بيان النوع والعدد، ولذلك حدوه بأنه: المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو لعدده،³⁸ ولسنا هنا بصدد التفصيل في ذلك ولكن يتضح من كلام النحاة أن المفعول المطلق له سمات نحوية في التركيب منها أنه (مصدر) أي دال على مجرد الحدوث ليس مرتبطاً بقيد كالمفعولات الأخرى، ولا بد أن يكون مشتقاً من صيغة الحدث الرئيسة في الجملة أو ملاقياً لها في الاشتقاق أو يكون مبيناً لنوع الحدث أو عدده.

6- الجار والمجرور والظرف والمضاف إليه:

هذان المصطلحان يجب الوقف عندهما في ورودهما في الجملة الفعلية أو الاسمية، حيث يحدث خلط بينهما وبين ما يسمى شبه الجملة من حيث الورد والاستعمال، فالجار والمجرور يشترك في اللحاق بالجملة الفعلية وبالجملة الاسمية ومع الثانية يطلق عليه شبه جملة بينما مع جملة الحدث لا يصح إطلاق شبه الجملة عليه، ولتوضيح ذلك نورد هذين المثالين:

1- جاء زيد إلى الجامعة.

2- زيد في الدار.

في المثال الأول لا يطلق على الجار والمجرور شبه جملة لأنه ورد مع صيغة الحدث الفعلية، وهي (جاء) وهو متعلق بها بحسب معنى حرف الجر، ويفيد الجار والمجرور تخصيص الحدث في الجملة التي يرد فيها.

وفي المثال الثاني يطلق على هذا المركب اصطلاحاً شبه جملة لأنه لم يرد في جملة تدل على الحدث؛ ولذلك يجب تقدير صيغة حدث مناسبة كما يقول النحاة وهي كائن أو استقر.

وهذا المركب سمي بشبه الجملة لأنه بناء غير مكتمل نحويًا، وتحد بأنها: ما تكون من جار ومجرور أو ظرف ومضاف إليه.³⁹

وشبه الجملة لا بد لها من شيء تتعلق به في البناء النحوي، وهذا المتعلق لا بد أن يدل على حدث بأي صيغة من صيغته، ولذلك يقول النحاة إنه لا بد أن يكون المتعلق فعلاً أو ما يشبه الفعل في دلالة على الحدث، كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو صيغة المبالغة أو اسم التفضيل، وإذا لم يكن ملفوظاً فيجب تقديره.⁴⁰

ويقصد بالتعلق "هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث وتمسكها به كأنها جزء منه لا يظهر معناها إلا به ولا يكتمل معناه إلا بها"⁴¹ مما ذكره النحاة سابقاً يتضح ارتباط هذا المركب الوثيق بالحدث في النظام النحوي فهو يتعلق بصيغة من صيغ الحدث وإذا لم تكن صيغة الحدث ملفوظة في الجملة يجب تقدير صيغة حدث مناسبة بحسب ما يقتضيه السياق.

ثالثاً: أثر صيغة الحدث المفترضة ونيابة الأدوات عنها في النظام النحوي.

1- تقدير صيغة الحدث الفعلية.

يستدل العلماء على صيغة الحدث المحذوفة بالأثر الإعرابي في الجملة سواء مع الحدث أو مع غيره ويطلقون على ذلك حذف العامل، كون العلامات الإعرابية هي أثر يحدثه العامل آخر الكلمة، كما يستدل على المحذوف من خلال السياق كما في الاستفهام⁴² ومنه قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن: الله).⁴³ أي: خلقهن الله، فحذف الفعل لدلالة السياق عليه.

ولذلك تقدر صيغة الحدث طبقا لمقتضيات النظام النحوي، وتقدر صيغة الحدث الفعلية دون غيرها في مواطن الحذف التي تدخل ضمن نطاق الحدث لأنها هي الصيغة الأصلية في العمل عند النحاة، فالفعل هو أقوى العوامل عندهم.⁴⁴

- مواطن تقدير صيغة الحدث الفعلية:

يقدر حذف الفعل مع (إن ولو) الشرطيتين عند العلماء فهذا مما يجب حذف الفعل فيه والاسم بعدها يعد فاعلا عند جمهور النحاة.⁴⁵ ويحذف الفعل في المدح والذم⁴⁶ ومنه قوله تعالى: (وامرأته حمالة الحطب)⁴⁷، وتقدر صيغة الحدث الفعلية في باب الاشتغال نحو: زيدا ضربته.⁴⁸ وتقدر صيغة الحدث الفعلية (استقر) مع شبه الجملة إذا وقعت صلة للموصول، نحو: جاء الذي عندك، فيقدر النحاة تعلقها بمحذوف وجوبا تقديره (استقر) لأن الصلة لا تكون إلا جملة.⁴⁹

وتحذف صيغة الحدث الفعلية في باب المصدر النائب عن فعله، وهو حذف واجب عند العلماء، ويؤتى بهذه المصادر للنيابة عن الفعل في الدلالة على الحدث.⁵⁰ والنحاة في مثل هذه المواطن يثبتون الإسناد بين طرفي الجملة وهما هنا الفعل والفاعل وينون على ذلك أن المصدر ناب عن الحدث وفاعله، فهو ينوب عن جملة تامة.

وهذه المصادر منها ما يدل على الطلب كالأمر والنهي نحو: قياما لا قعودا... والدعاء نحو: سقيا لك، وكذلك في سياق الاستفهام التوبيخي نحو: أتوانيا وقد علاك المشيب، أو مع الحدث المراد به الخبر نحو: أفعل وكرامة، وكذلك مع المصدر المستند إلى اسم عين مكررا أو محصورا نحو: زيد سيرا سيرا، وإنما زيد سيرا.

وكذلك مع المصدر المؤكد لنفسه أو لغيره وهي مواطن معروفة في كتب النحاة.⁵¹ ومن هذه المصادر ما يأتي دالا على تكرار الحدث فيؤتى بها للتكثير وتأكيد المعنى مثل: حنائيك⁵² وغيرها.

2- تقدير صيغة الحدث غير الفعلية (كائن أو مستقر).

يقل افتراض صيغة حدث غير فعلية في النظام النحوي، والصيغة الأخرى التي تقدر في نطاق ضيق هي اسم الفاعل (كائن أو مستقر) وفي مواطن محددة وذلك إذا جاءت شبه الجملة في موقع الخبر للمبتدأ نحو: زيد عندك، فيجعلون المتعلق المحذوف وجوبا (مستقر أو كائن) ويجعلونه خبرا مفردا، وقد يقدرونه (استقر) فيكون الخبر جملة.⁵³

وكذلك إذا جاءت شبه الجملة صفة أو حالا فيجعلون المتعلق (مستقر) لأن هذه المواطن لا تحتاج إلى تقدير جملة وإنما إلى تقدير مفرد، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة.⁵⁴

3- نيابة بعض الأدوات عن صيغة الحدث.

يثبت بعض العلماء نيابة بعض الأدوات عن الفعل كما في باب النداء حيث تنوب (يا) النداء عن فعل بمعنى أدعو عند بعض النحاة، فسيبويه يرى أن المنادى منصوب بفعل متروك إظهاره.⁵⁵ ويرى بعض النحاة أن حروف النداء أسماء أفعال، وجعلها بعضهم ناصبة للمنادى.⁵⁶ وفي الاستثناء قدر بعض النحاة الفعل (استثنى) ناصبا للمستثنى بعد إلا.⁵⁷

رابعا: صيغ الحدث غير الفعلية وخصائصها الصرفية والتركيبية:

يرى علماء النحو أن الفعل بوصفه مصطلحا نحويا هو أقوى العوامل؛ ولذلك إذا جاءت الصيغ التي تعمل عمل الفعل عندهم يعدونها خلفا في العمل بمعنى أنها لا تعمل أصالة وإنما لشبهها بالفعل، ولم يلاحظوا أن بنية الحدث الدلالية في الفعل أو في المشتقات الأخرى والمصدر هي التي تطلب وظائف نحوية في النظام النحوي للجملة العربية.

ولذلك يجب النظر إلى الحدث كونه محورا للوظائف النحوية كيفما جاءت صيغته، والصيغ التي تدل على الحدث بجانب الفعل معروفة في كتب النحاة نبين هنا ما يتعلق بخصائصها التركيبية والصرفية.

1- المصدر :

هو الصيغة الاسمية الدالة على الحدث والتي أشار إليها سيبويه بقوله: والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل.⁵⁸

فهو يدل على مجرد الحدث ودلالته عليه دلالة مطابقة وليست ضمنية لأن الحدث هو كل معنى المصدر.⁵⁹
وقد أطلق عليه ابن جني: (الحدث الصائى) قال: "المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة وإنما هو ذلك الحدث الصائى كالضرب والقتل والأكل والشرب"⁶⁰ ويعرف المصدر عند النحاة بأنه: هو اسم الحدث الجارى على الفعل.⁶¹

ويختلف عن الأفعال في دلالاته على حدث دون زمن، ويختلف عن الأوصاف العاملة عمل الفعل في دلالاته على حدث دون صاحبه.⁶²
- عمل المصدر:

تعمل المصادر عمل الأفعال التي اشتقت منها، لزومًا وتعديّة، إلى واحد، أو اثنين فشأنها في التعديّة وال لزوم شأن أفعالها، وهي كالأفعال في عدم الاستغناء عن الفاعل، قال سيبويه:

"وجميع ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل لا يكون إلا على فعل قد عمل في اسم، لأنك لا تلفظ بالفعل فارغاً"⁶³ ويعمل المصدر عمل فعله في موضعين:

1. أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله، نحو "ضرباً زيداً".
 2. أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى، بأن يكون مقدراً بـ"أن" والفعل، أو بـ"ما" والفعل.⁶⁴
- 2 - اسم الفاعل:

اسم الفاعل من صيغ الحدث التي تدل على الحدث والذات معا، وهو اسم عند البصريين، والكوفيون يسمونه الفعل الدائم، فهو يتضمن دلالة الحدث والذات القائمة به.

قال ابن الحاجب في تعريفه: هو ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث "وقوله: "لمن قام به" يُخرج اسم المفعول؛ فإنه ليس قائماً به، وإنما هو واقع عليه، وقوله: "بمعنى الحدث" يخرج الصفة المشبهة، فإنها تدل على الثبوت.⁶⁵ وهو يعمل عمل الفعل عند النحاة بشرطين:

- الاعتماد على نفي أو استفهام، أو أن يقع صفة أو حالا أو مسنداً، أو يقع بعد حرف نداء.
- أن يدل على الحال أو الاستقبال نحو: هو ضاربٌ سعدا الآن أو غدا.

ولا يشترطون لعمل الرفع إلا الاعتماد فلا يشترطون كونه للحال أو للاستقبال.⁶⁶

قال الشاطبي في المقاصد الشافية: "إن اسم الفاعل اسم محض واشتقاقه لا يوجب له العمل عمل الفعل إذ يلزم أن يعمل كل مشتق عمل فعله الذي اشتق منه أو من مصدره كالمسجد والمربع والمصيف والمغرفة، وما أشبه ذلك ولكنه إنما يعمل إذا تقدم ما يطلب بالفعل أو كان في موضع لا تدخل عليه العوامل اللفظية التي تدخل على الاسم كالنعت والخبر فيقوى فيه حينئذ جانب الفعل... وإذا لم يعتمد اسم الفاعل فهو إلى الاسم أقرب منه إلى الفعل... والحاصل أن مجرد الاشتقاق لا يكفي في إطلاق القول بجواز العمل فإن السماع لا يساعد عليه"⁶⁷

ويتضح من ذلك أن صيغة اسم الفاعل تدل على الحدث وفاعله، وقد يكون له أثر على مفعول للحدث إذا كان من فعل متعد. واقتزن بشروط موقعية في نظام الجملة.

2- الصفة المشبهة:

الصفة: ما دل على معنى وذات، أي: تدل على حدث وذات، وهذا يشمل: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل، وعلامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها. نحو: حسن الوجه.⁶⁸ وهي لا تصاغ من فعل متعد.

والصفة المشبهة مع معمولها أوجه من الاستعمالات، والمهم هنا في الوجه الذي تكون فيه دالة على الحدث، وذلك مثل: مررت برجل حسن وجهه برفع (وجهه)، فالصفة هنا فيها جانب من الحدث وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل... ويدل ذلك على أنها في هذا الوجه تستعمل استعمال الأفعال فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث وأنها تكون مفردة مع مرفوعها نحو: الرجلان حسن أبوهما.⁶⁹

4 - اسم المفعول:

يصاغ للدلالة على من وقع عليه الحدث، وحكمه في المعنى والعمل حكم الفعل المبني للمفعول، فيرفع المفعول كما يرفعه فعله، فكما تقول: ضُربَ الزيدان، تقول: أمضروب الزيدان، وإن كان له مفعولان رفع أحدهما ونصب الآخر نحو: المعطى كفافا يكتفي، فالمفعول الأول ضمير مستتر عائد على الألف واللام، وهو مرفوع لقيامه مقام الفاعل، وكفافا المفعول الثاني، ويجوز إضافته إلى ما كان مرفوعاً به.⁷⁰ وما قيل في اسم الفاعل من حيث الشروط يقال في اسم المفعول.

5- اسم التفضيل:

وصف يصاغ على وزن أفعل للدلالة على التفضيل، فتقول: زيد أفضل من عمرو... ولا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا.

فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما ضميراً مستتراً، نحو: زيد أفضل من عمرو، ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على (زيد)... فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيه أفعل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد، ف(الكحل) مرفوع بـ(أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد، ومثله قوله صلى الله عليه وسلم: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصيام منه في عشر ذي الحجة.⁷¹

6 - صيغ المبالغة:

وهي صيغ تدل على التكثير في الحدث والمبالغة فيه مع دلالتها على الذات، والمشهور الذي يتعدى منها ثلاثة هي: (فَعَّال) نحو: (خواضٌ إليها الكتائب)، و(فَعُول) نحو: (ضروبٌ بنصل السيف سوق سنامها)، و(مفعال) نحو: (إنه لمنحار بوائكها). وعند سيبويه يعمل أيضاً (فَعِيل) و(فَعَل). ولا يشترط في إعمالها الدلالة على الحال والاستقبال، وهي فيما عدا ذلك كاسم الفاعل.⁷²

والخلاصة في شأن هذه الصفات وعلاقتها بالحدث فإنما إن قصد فيها معنى الحدث استعملت استعمال الفعل بالشروط المذكورة وإن لم يقصد منها الحدث استعملت استعمال الأسماء فإنها تضاف إلى ما بعدها فتكون مثل بقية الأسماء.

ولذلك نجد عند النحاة صيغاً مشتقة أخرى مثل اسم الآلة واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي وغير ذلك وهي مشتقة من الفعل أو من المصدر عند النحاة لكنها لا تعمل عمل الفعل، وذلك راجع إلى عدم إرادة الحدث منها وإنما أخلصت للذات ولذلك تعامل كبقية الأسماء.

- نتائج البحث :

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج من هذا البحث ومنها:

- الحدث مكون منطقي في البنية الصرفية لبعض المورفيمات وله أثر واضح وجلي في البنية التركيبية النحوية في النظام النحوي العربي.
- والحدث هو معنى مشترك بين الاسم والفعل يدل على واقعة أو وضع أو عمل جارحة.
- تتشكل مجموعة من العلاقات حول الحدث في النظام النحوي العربي مثل الفاعل والمفعولات والظروف.
- تتعدد الوظائف النحوية في مجال الحدث بحسب قدرة الحدث فقد يتطلب أكثر من مفعول.
- الفعل عند سيبويه عبارة عن حدث وصيغة صرفية تتضمن الزمن .
- للحدث فاعل منطقي قد يكون حقيقياً أو غير حقيقي وهنا تظهر أهمية البنية الإسنادية في النحو العربي بين الفعل والفاعل لحل هذا الإشكال.
- ظهور الأثر الإعرابي بالنصب في بعض الكلمات يفسر بوجود صيغة للحدث مفترضة حتى يستقيم التفسير النحوي للتركيب، وفي هذه الحالة تكون الصيغة المقدرة هي الفعل عند النحاة لأنه أقوى العوامل.
- صيغ الحدث غير الفعلية تتطلب عناصر نفسها في مجال الحدث بشروط صرفية وموقعية، ولا بد أن يكون جانب الحدث مراداً فيها وإلا كانت كالأسماء العادية .

- التوصيات:

- يوصي الباحث بالاستفادة من بنية الحدث التركيبية في النظام النحوي في تعليم القواعد النحوية الناشئة كون هذه العلاقات يحكمها المنطق اللغوي ، وتسهل عليهم فهم القواعد النحوية وتحليل الجمل بناء على ذلك.
- كما يوصي الباحث بإعادة قراءة كتاب سيبويه من زاوية الحدث و مصطلحاته السياقية عنده ومكوناته في النظام النحوي وأثره مع ربط ذلك بالمعنى من خلال كلام سيبويه.

الحواشي:

- 1 فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ترجمة: رمضان عبدالنواب، مطبوعات جامعة الرياض - د.ت - (109).
- 2 قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2016م، (16).
- 3 الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977م، (12/1).
- 4 الكتاب، (12/1).
- 5 الكتاب، (33/1).
- 6 الكتاب، (34/1).
- 7 الكتاب، (35/1).
- 8 الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار الرسالة - بيروت، ط2، 1998م، (680).
- 9 ينظر قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، أحمد المتوكل، دار الأمان - الرباط، 2001م، (88)، والوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات الجمعية المغربية، دار الثقافة - الدار البيضاء، 1985م، (13).
- 10 قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، 87، و النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، الزايدى بودرامة، رسالة ماجستير - الجزائر، 2014م، (133).
- 11 اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة - الدار البيضاء - 1994م، (102).
- 12 اللغة العربية معناها ومعناها، (107).
- 13 الكليات، (616).
- 14 فقه اللغات السامية، (109).
- 15 تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات - القاهرة، 2013م، (65).
- 16 الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 2002، (101).
- 17 دلالتنا الفعل: الحدث والزمن، فاطمة حسن عبدا لرحيم، مقال منشور على الانترنت، موقع جامعة الملك عبدالعزيز.
- 18 ينظر: مصطلح الفعل الناقص والتام، علي عبد السلام سلام، مجلة اللسان المبين، العدد الأول - جامعة الفاتح 2000، (282)، و شرح القواعد البصرية في النحو، علي بن خليل، تحقيق: عزام عمر، مؤسسة الرسالة - بيروت، 2000م، (126).
- 19 المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار عمان، د.ت، (219).
- 20 مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، 1985م، (571).
- 21 شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، د.ت، (90-89/7).
- 22 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون - بيروت، 2013م، (253/1).
- 23 أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، جامعة تشرين - اللاذقية، د.ت، (153).
- 24 أصول النحو العربي، الحلواني، (161-167).
- 25 ينظر العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، خليل عمايره، جامعة اليرموك، د.ت، (57).
- 26 نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أبو نحلة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1991م، (65).
- 27 الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الرسالة - بيروت، د.ت، (136/3).
- 28 الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت، (148).
- 29 الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2003م، (27).

- 30 المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، دار الرشيد، 1982م، (327/1).
- 31 فاعل المعنى وأثره في الحكم النحوي، عرضا ودراسة، حمدي عبدالحميد أحمد، حولية كلية اللغة العربية بجرزا - جامعة الأزهر، المجلد، 21، العدد 4، 2017، (3818).
- 32 شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، 300/1
- 33 شرح كافية ابن الحاجب، (300/1).
- 34 اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1985م، (110).
- 35 شرح المفصل، (41/2).
- 36 شرح ابن عقيل، (277/1).
- 37 شرح ابن عقيل، (167/1).
- 38 ينظر معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، 2003م، (129/2).
- 39 إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب، ط5، 1989م، (217).
- 40 ينظر مغني اللبيب، (484).
- 41 إعراب الجمل وأشباه الجمل، (273).
- 42 مغني اللبيب، (702).
- 43 سورة العنكبوت، (61).
- 44 أصول النحو العربي، الحلواني، (153).
- 45 مغني اللبيب، (702).
- 46 مغني اللبيب، (703).
- 47 سورة المسد، (4).
- 48 شرح ابن عقيل، (107/2).
- 49 ينظر شرح ابن عقيل، (161/2)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية - الاسكندرية ط، 1998م، (259).
- 50 حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت، (115/2) واللغة العربية معناها ومبناها، (98).
- 51 ينظر شرح ابن عقيل، (153-147/2)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (259-260).
- 52 ينظر الكتاب، (174/1).
- 53 ينظر شرح ابن عقيل، (203/1).
- 54 ينظر شرح ابن عقيل، (161/2)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، (259).
- 55 الكتاب، (191/).
- 56 ينظر مغني اللبيب، (488).
- 57 شرح المفصل، (76/2).
- 58 الكتاب، (12/1).
- 59 ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، (107)، ومعاني النحو، (126/3).
- 60 الأشباه والنظائر، (38/2).
- 61 شرح كافية ابن الحاجب، (191/2).
- 62 ينظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د.ت، (3/2).
- 63 الكتاب، (290/1).
- 64 ينظر شرح ابن عقيل، (82/3)، ومعاني النحو، (126/3).
- 65 أمالي ابن الحاجب، (47/3).
- 66 ينظر معاني النحو، (147/3).
- 67 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، مجموعة من المحققين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1428هـ، (549-595).
- 68 شرح ابن عقيل، (124/3).

69 ينظر معاني النحو، (154/3)

70 شرح ابن عقيل، (107/3).

71 شرح ابن عقيل، (153/3، 164).

72 ينظر معاني النحو، (153/3).

قائمة المراجع:

- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي: تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، دار الرسالة - بيروت، د. ت.
- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، جامعة تشرين - اللاذقية، د. ت.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار القلم العربي - حلب، ط5، 1989م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: جودة ميروك محمد، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 2002م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2003م.
- تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة، محمود عكاشة، دار النشر للجامعات - القاهرة، 2013م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د. ت.
- دلالتا الفعل: الحدث والزمن، فاطمة حسن عبد الرحيم، مقال منشور على الانترنت، موقع جامعة الملك عبدالعزيز.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مؤسسة الرسالة ناشرون - بيروت، ط1، 2013م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، د. ت.
- شرح القواعد البصرية في النحو، علي بن خليل، تحقيق: عزام عمر، مؤسسة الرسالة ت - بيروت، 2000م.
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي الاسترأبادي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية. د. ت.
- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب - بيروت، د. ت.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية - الاسكندرية، ط، 1998م.
- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل النحوي، خليل عماره، جامعة اليرموك، د. ت.
- فاعل المعنى وأثره في الحكم النحوي، عرضا ودراسة، حمدي عبدالحمد أحمد، حولىة كلية اللغة العربية بجرجا - جامعة الأزهر، المجلد، 21، العدد 4، 2017م.
- فقه اللغات السامية، لبروكلمان، ترجمة: رمضان عبدالنواب، مطبوعات جامعة الرياض - د. ت.
- قضايا الحدث في اللسانيات وفلسفة اللغة، شكري السعدي، الدار التونسية للكتاب، ط1، 2016م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، أحمد المتوكل، دار الأمان - الرباط، 2001م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977م.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، دار الرسالة - بيروت، ط2، 1998م.
- الباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر - بيروت.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة - الدار البيضاء - 1994م.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1985م.
- المسائل المنتورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: شريف عبدالكريم النجار، دار عمان، د. ت.
- مصطلح الفعل الناقص والتام، علي عبد السلام سلام، مجلة اللسان المبين، العدد الأول - جامعة الفاتح 2000م.
- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر - عمان، 2003م.
- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر - بيروت، 1985م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، مجموعة من المحققين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، 1428هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام - بغداد، دار الرشيد، 1982م.
- النحو الوظيفي والدرس اللغوي العربي، الزايدى بودرامه، رسالة ماجستير - الجزائر، 2014م.
- نظام الجملة في شعر المعلقات، محمود أبو نخلة، دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية، 1991م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، منشورات الجمعية المغربية، دار الثقافة - الدار البيضاء، 1985م.